

بيان إخلاء المسؤولية عن الترجمات: تمت ترجمة هذه الوثيقة من اللغة الإنجليزية. إذا كان لديك أي شك بشأن أحد النصوص، يرجى الرجوع إلى النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية.

المعيار الموحد للتعيين: نموذج الحوكمة المقترح

أكتوبر 2024

تحدد هذه الوثيقة تفاصيل نموذج الحوكمة المقترح للكيان القانوني الذي سيعزز العمل المتعلق بالمعيار الموحد للتعيين والأنشطة ذات الصلة بشأن سلاسل قيمة المعادن والفلزات المسؤولة. وقد تمت صياغته لأغراض طلب المدخلات من الأطراف المعنية المهمة والمتأثرة التي قد ترغب في الإسهام بأرائها ووجهات نظرها للمساعدة في تشكيل تصميم لنموذج الحوكمة.

ويتضمن النموذج تفاصيل عما يلي:

1. ما هي الرؤية؟
2. ما المهمة الموكلة للكيان القانوني من أجل تحقيق هذه الرؤية؟
3. ما المبادئ التي تم الاستعانة بها لتوجيه تطوير نموذج الحوكمة؟
4. ما هي بعض السمات الرئيسية التي يجب أن يتضمنها نموذج الحوكمة؟
5. كيف يبدو نموذج الحوكمة العام؟
6. كيف سيبدو تشكيل مجلس الإدارة؟
7. كيف سيتخذ مجلس الإدارة قراراته؟
8. كيف سيبدو تكوين لجان التعيين وسلسلة القيمة؟
9. كيف تعمل السلطة المفوضة وما المسؤوليات الموكلة للجان التعيين وسلسلة القيمة؟
10. وهل سيتم إنشاء لجان أخرى؟
11. كيف سيتم إنشاء مجلس الإدارة الأولي؟
12. كيف سيتم تجديد مجلس الإدارة بمرور الوقت؟
13. ما الدور الذي تلعبه اللجان الوطنية؟
14. ماذا سيحدث بعد ذلك؟

1. ما هي الرؤية؟

تتمثل رؤيتنا في خلق مجتمع مستدام، يتم تمكينه من خلال الإنتاج المسؤول للمعادن والفلزات وتحديد مصادرها وإعادة تدويرها.

سيعمل الكيان القانوني (سيتم تأكيد الاسم) المسؤول عن المعيار الموحد للتعدين على تعزيز الممارسات المسؤولة عبر سلاسل القيمة الخاصة بالمعادن.

تستلزم الممارسات المسؤولة اتباع نهج دورة حياة كاملة لإنتاج المعادن والفلزات بما يعزز المساهمات الإيجابية في المجتمع، ويعالج آثاره على الناس والبيئة، ويدعم التقدم نحو اقتصاد التدوير. يوفر عمل الشركاء الأربعة لتبسيط المشهد الحالي لمعايير التعدين الأولية من خلال توحيد معاييرهم الحالية حافزاً لتمكين هذه الرؤية.

بناء على إنجاز المعيار الموحد للتعدين - والأنشطة السابقة لعلامة النحاس عبر النحاس والموليبدينوم والنيكل والزنك - ومع مرور الوقت، فإن الهدف يتمثل في تعزيز التحسين المستمر للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على طول سلاسل قيمة كل معدن بشكل فردي.

2. ما المهمة الموكلة للكيان القانوني من أجل تحقيق هذه الرؤية؟

تستلزم تلك المهمة بالأهداف العامة الواجب تحقيقها والتي حددها الشركاء الأربعة. بالإضافة إلى أهداف تبسيط مشهد المعايير وتشجيع المزيد من استيعاب وتطبيق معايير ذات مصداقية، يجب أن يلبي المعيار الموحد للتعدين احتياجات العملاء والجهات التنظيمية وغيرهم في سلسلة القيمة. في نهاية المطاف، يجب أن يساعد المعيار في توفير الثقة للمستهلكين بأن المعادن والفلزات في المنتجات التي يشترونها قد تم إنتاجها واستخدامها بشكل مسؤول عبر سلاسل القيمة.

ويتطلب ذلك كياناً قانونياً له أمانة عامة مسؤولة عما يلي:

- تطوير وتعزيز وصيانة نظام إدارة المحتوى، وتنفيذ عملية التوكيد ذات الصلة، وآلية التظلم وسياسة الإشهارات، فضلاً عن منصة للإفصاح العلني عن المعلومات المرتبطة (مثل نتائج التوكيد).
- اعتماد مقدمي خدمات التوكيد، وتوفير التدريب على التوكيد وإنشاء آليات مراقبة الجودة، لدعم التوكيد المستقل الذي تتطلبه المرافق.
- وضع استراتيجية ونهج ونموذج أعمال لسلسلة القيمة، مسترشدة بالحاجة إلى تجنب ازدواجية الجهود.
- متابعة التنسيق بين المعايير والاعتراف بها على طول سلاسل التوريد وعبر القطاعات.
- بذل جهود هادفة لمعالجة الثغرات لتلبية متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية التي لا تتوفر بها المعايير وأطر عمل التوكيد أو لا يتم تطبيقها حالياً.

سوف ينتقل الكيان المختص بعلامة النحاس الحالية ويترقى ليصبح الكيان القانوني المسؤول. ويعزز ذلك مهارات وخبرات ومصداقية "علامة النحاس"، وهي طريقة فعالة تتسم بالكفاءة لإنشاء وتوسيع النطاق بالسرعة المطلوبة بدلاً من تأسيس كيان جديد من الصفر.

3. ما المبادئ التي تم الاستعانة بها لتوجيه تطوير نموذج الحوكمة؟

لقد استرشدنا بمجموعة من مبادئ الحوكمة التي تم الاتفاق عليها بين الشركاء الأربعة والمجموعة الاستشارية للأطراف المعنية (SAG) والمجموعة الاستشارية الصناعية (IAG) على النحو التالي:

- **الشمول:** إدراج وجهات نظر مجموعات الأطراف المعنية المتأثرة في عملية صنع القرار، بمن فيهم أولئك الذين يشاركون/ينخرطون بشكل مباشر في قطاع التعدين.
- **الفعالية:** القدرة على تقديم التطبيق العالمي والتحقق من الأداء في ضوء المعيار.
- **المصداقية:** تدعم الاعتراف بالمعيار من قبل الأطراف المعنية المتأثرة والعملاء وصناع السياسات والمستثمرين.
- **العمل القائم على تحقيق التأثير المطلوب:** القدرة على إحداث تأثير على نطاق واسع.

- **الكفاءة:** القدرة على ضمان هيكل رشيق بدرجة معقولة لدعم الجدوى الاقتصادية والحفاظ على تشغيل المعيار.
- **الجانب العملي:** فرصة للبناء على المعرفة الحالية والأشخاص والبنية التحتية للشركاء المؤسسين.

بالإضافة إلى مبادئ الحوكمة المتفق عليها من البداية، أكدت المجموعة الاستشارية للأطراف المعنية (SAG) والمجموعة الاستشارية الصناعية (IAG) على الحاجة إلى مراعاة معايير التنوع عند تعيين أعضاء مجلس الإدارة وأي لجان مرتبطة بها. ويشمل ذلك معايير التنوع والإنصاف والشمول (DEI)، لتعكس تنوع المصالح (مثل الشعوب الأصلية والعمالة)، وأحجام مختلفة من الشركات، ومناطق جغرافية وبلغات متنوعة، وأجزاء مختلفة من سلسلة القيمة.

وعلى هذا الأساس وكنقطة مبدأ، يلتزم الشركاء الأربعة بمجلس إدارة مستقل يضم أطرافاً معنية متعددة. والهدف من ذلك هو تعيين مجلس إدارة من الأطراف المعنية المتعددة قبل إطلاق المعيار الموحد للتعيين، وربما قبل المشاورة العامة الثانية.

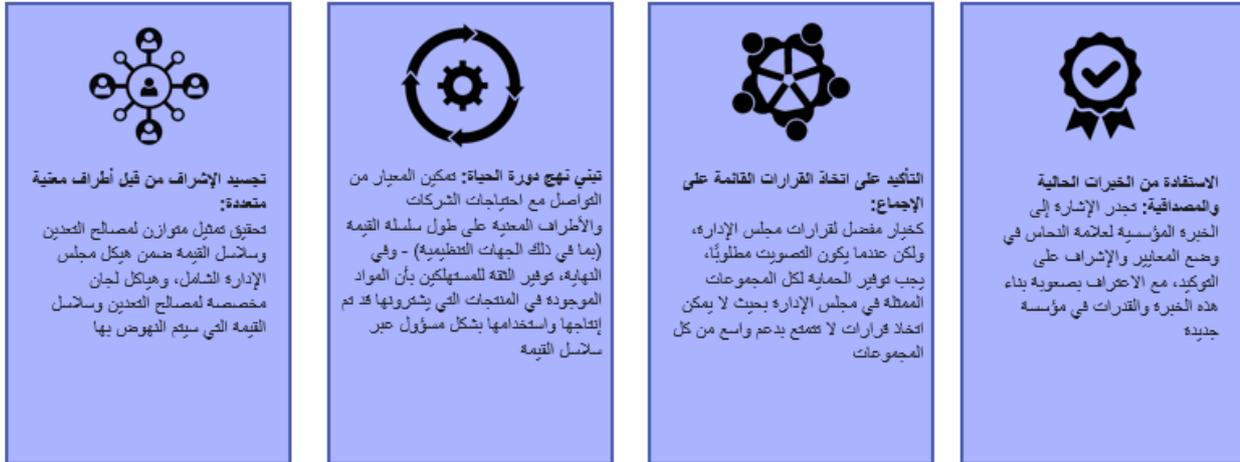
4. ما هي بعض السمات الرئيسية التي يجب أن يتضمنها نموذج الحوكمة؟

مع مراعاة أهداف ما نحاول تحقيقه، والرؤية والمبادئ التوجيهية للحوكمة الموضحة أعلاه، يسعى نموذج الحوكمة المقترح إلى ما يلي (ارجع إلى الشكل 1):

- **تجسيد الإشراف من قبل أطراف معنية متعددة:** تحقيق تمثيل متوازن لمصالح التعدين وسلسلة القيمة، وكذلك المصالح التجارية وغير التجارية، ضمن هيكل عام لمجلس الإدارة، مع إنشاء هيكل للجان مخصصة يمكن من خلالها تطوير التعدين وسلسلة القيمة، وكذلك المصالح التجارية وغير التجارية. إن إدراج منتجين المراحل الأولية للمعادن والفلزات والأطراف المعنية فيها يعترف بأهمية إنتاج المواد المستخرجة بشكل مسؤول، باعتبارها المدخلات الأساسية التي تدفع جميع أنشطة سلسلة القيمة اللاحقة. إن إدراج الشركات العاملة في وسط سلسلة القيمة ونهايتها والأطراف المعنية فيها يُحتسب كخطوة ذات أهمية لتأمين القبول من جانب الأطراف المشاركة في سلسلة القيمة.
- **تبني نهج دورة الحياة:** من أجل السماح للكيان القانوني من التواصل مع احتياجات الشركات على طول سلسلة القيمة، ومصالح الأطراف المعنية عبر سلسلة القيمة والحكومات والجهات التنظيمية المهتمة بتطبيق الممارسة المسؤولة، وفي النهاية، توفير الثقة للمستهلكين بأن المواد الموجودة في المنتجات التي يشترونها قد تم إنتاجها واستخدامها بشكل مسؤول عبر سلاسل القيمة.
- **التأكيد على اتخاذ القرارات القائمة على الإجماع:** الخيار المفضل لاتخاذ القرارات في مجلس الإدارة واللجان هو القائم على الإجماع بحيث تعكس الخبرات التي يتخذونها التوافق عبر مصالح الأطراف المعنية المتعددة. عندما يكون التصويت مطلوباً، يجب توفير الحماية لكل المجموعات في مجلس الإدارة واللجان بحيث لا يمكن اتخاذ قرارات لا تتمتع بدعم واسع من كل المجموعات.
- **الاستفادة من الخبرات الحالية والمصادقية:** لا سيما الخبرة المؤسسية للعلامة النحاسية في وضع المعايير والإشراف على التوكيد، مع الإقرار بأن هذه الخبرة والقدرات يصعب تأسيسها في مؤسسة جديدة.

لذلك يسعى نموذج الحوكمة المقترح إلى تحقيق التوازن بين المشاركة عبر مجموعات الشركة والأطراف المعنية للتعدين وسلسلة القيمة في مجلس الإدارة - ويعكس نفس التوازن داخل لجنة التعدين ولجنة سلسلة القيمة.

الشكل 1. الميزات الرئيسية لنموذج الحوكمة المقترح



تجسيد الإشراف من قبل أطراف معنية متعددة:
تحقيق تمثيل متوازن لمصالح التعدين وسلاسل القيمة ضمن هيكل مجلس الإدارة الشامل، وهيكل لجان مخصصة لمصالح التعدين وسلاسل القيمة التي سيتم النهوض بها

تفني نهج دورة الحياة: تمكين المعيار من التواصل مع احتياجات الشركات والأطراف المعنية على طول سلسلة القيمة (بما في ذلك الجهات التنظيمية) - وفي النهاية، توفير الثقة للمستثمرين بأن المواد الموجودة في المنتجات التي يشترونها قد تم إنتاجها واستخدامها بشكل مسؤول عبر سلاسل القيمة

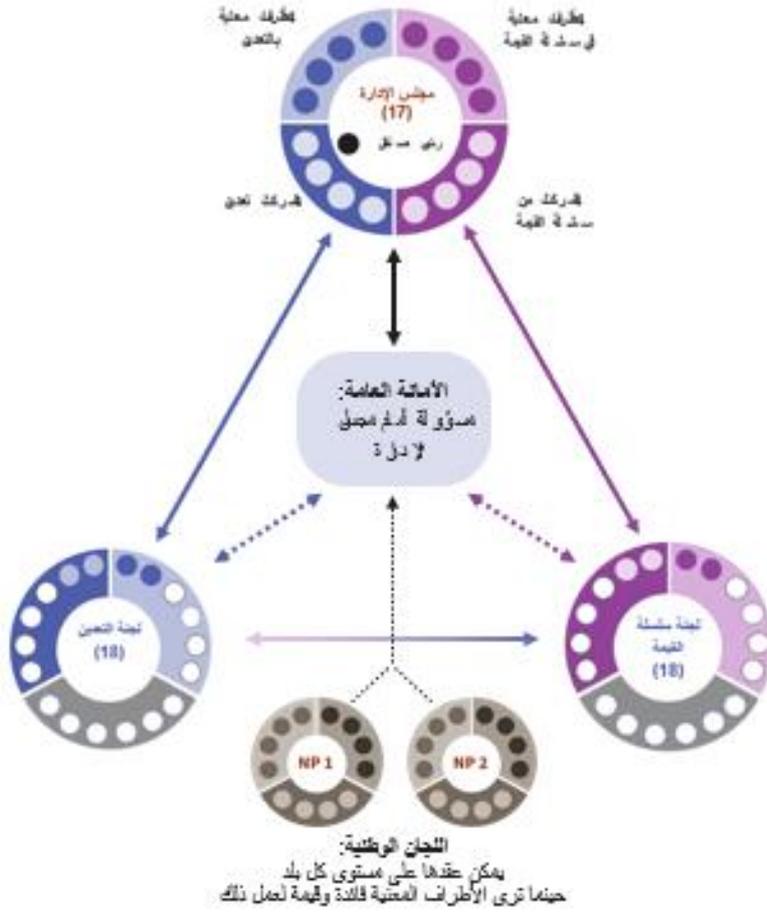
التأكيد على اتخاذ القرارات القائمة على الإجماع:
كخيار مفضل لقرارات مجلس الإدارة، ولكن عندما يكون التصويت مطلوباً، يجب توفير الحماية لكل المجموعات الممثلة في مجلس الإدارة بحيث لا يمكن اتخاذ قرارات لا تتمتع بدعم واسع من كل المجموعات

الاستفادة من الخبرات الحالية والمصادقية: جدر الإشارة إلى الخبرة المؤسسية لحائمه التحاس في وضع المعايير والإشراف على التوكيد، مع الاعتراف بصعوبة بناء هذه الخبرة والقدرة في مؤسسة جديدة

5. كيف يبدو نموذج الحوكمة العام؟

يتألف نموذج الحوكمة من مجلس إدارة مكون من 17 شخصاً بقيادة رئيس مستقل. تتولى الأمانة العامة مسؤولية تطبيق استراتيجية "الكيان القانوني" وأهدافه (ارجع أيضاً إلى القسم 1) وهي مسؤولة أمام مجلس الإدارة. ويرد مزيد من التفاصيل عن مجلس الإدارة واللجان في القسمين 6 و8 أدناه.

الشكل 2. نظرة عامة رفيعة المستوى على نموذج الحوكمة



اللجان التنفيذيتان الرئيسيتان لمجلس الإدارة هما لجنة التعدين ولجنة سلسلة القيمة (ارجع إلى القسم 8). وقد فوضت كلتا اللجنتين السلطة لتولي اختصاصات كل منهما. وفي حين أن اللجان مسؤولة أمام مجلس الإدارة، فإنه يُتوقع منها أن تعمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حكم يقضي بعقد اللجان الوطنية داخل البلد حيث يرى مجلس الإدارة والأطراف المعنية ذات الصلة إمكانية لتحقيق القيمة، ويمكنهم تأمين التمويل المطلوب داخل البلد. إن تشكيل اللجنة الوطنية ليس إلزاميًا، كما أن غيابها ليس عائقًا أمام الشركات التي تطبق المعيار. ويرد مزيد من التفاصيل في القسم 13 أدناه.

6. كيف سيبدو تشكيل مجلس الإدارة؟

سيكون للكيان القانوني مجلس إدارة يتحمل مسؤولية جماعية عن رؤية الكيان واستراتيجيته وحوكمته وموارده. وسيسعى الشركاء الأربعة عند تشكيل مجلس الإدارة إلى تجسيد التكوين المبين أدناه، فضلاً عن مجموعة المهارات اللازمة لتوفير عنصر الكفاءة في مجلس الإدارة. يهدف مجلس الإدارة إلى العمل بطريقة بناءة وتعاونية، والتي ستكون معيارًا رئيسيًا في اختيار أعضاء مجلس الإدارة (ارجع إلى القسم 8).

على وجه التحديد، سيتألف مجلس الإدارة من رئيس مستقل لا يعمل حاليًا في صناعة التعدين والمعادن (ولم يعمل منذ 3 سنوات على الأقل في هذا المجال)، بالإضافة إلى 16 عضوًا في مجلس الإدارة قادرين على الإسهام في وجهات النظر المطلوبة "للمجموعات" الأربع التالية (ارجع إلى الشكل 3):

- 4 أعضاء مجلس إدارة من شركات التعدين التي تطبق المعيار ("شركات التعدين"). وسيتم اختيار ثلاثة مديريين لشركات التعدين من عضوية المجلس العالمي للتعدين والمعادن (ICMM) وجمعية التعدين الكندية (MAC) ومجلس الذهب العالمي (WGC) (واحد لكل منظمة عضوية)، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضمان المشاركة عبر مختلف السلع والمناطق الجغرافية وحجم الشركة. ويوصى بأن يمثل أحد أعضاء مجلس الإدارة في هذه المجموعة مصالح شركات التعدين المتوسطة المستوى، وأن يمثل عضو واحد شركات التعدين الأصغر حجمًا.
- 4 أعضاء مجلس إدارة من الأطراف المعنية المتأثرة بالتعدين ("الأطراف المعنية في مجال التعدين"). وسيشمل ذلك عضوًا واحدًا على الأقل من الشعوب الأصلية، وعضوًا واحدًا على الأقل من بين العمال، أما الآخرون فينضمون لمواصلة التعبير عن وجهات النظر الاجتماعية/المجتمعية والبيئية.
- يلتزم 4 أعضاء في مجلس الإدارة من شركات سلسلة القيمة ("شركات سلسلة القيمة") بسلاسل قيمة المعادن والفلزات المسؤولة، والتي ستشمل مزيجًا من المصنعين، وإعادة التدوير، والتمويل، وتجار التجزئة، وما إلى ذلك، بما في ذلك شركتان تواجهان المستهلك وشركتان في أعلى سلسلة القيمة.
- 4 أعضاء في مجلس الإدارة من الأطراف المعنية في سلسلة القيمة ("الأطراف المعنية في سلسلة القيمة")، ملتزمون بسلاسل قيمة المعادن والفلزات المسؤولة التي قد تشمل أولئك القادرين على المساهمة في وجهات نظر العمل،

والمؤسسات متعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والأكاديميين، ومبادرات الأطراف المعنية المتعددة، إلخ.

في البداية، سيتم شغل بعض مقاعد مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس إدارة علامة النحاس لدعم الانتقال واستبدالهم بالمصالح التجارية أو الأطراف المعنية ذات الصلة في الوقت المناسب. إن وجود بعض أعضاء مجلس إدارة علامة النحاس يؤدون هذا الدور المؤقت سيدعم الانتقال ويضمن استمرارية العمليات. لشركة علامة النحاس متاحة هنا.

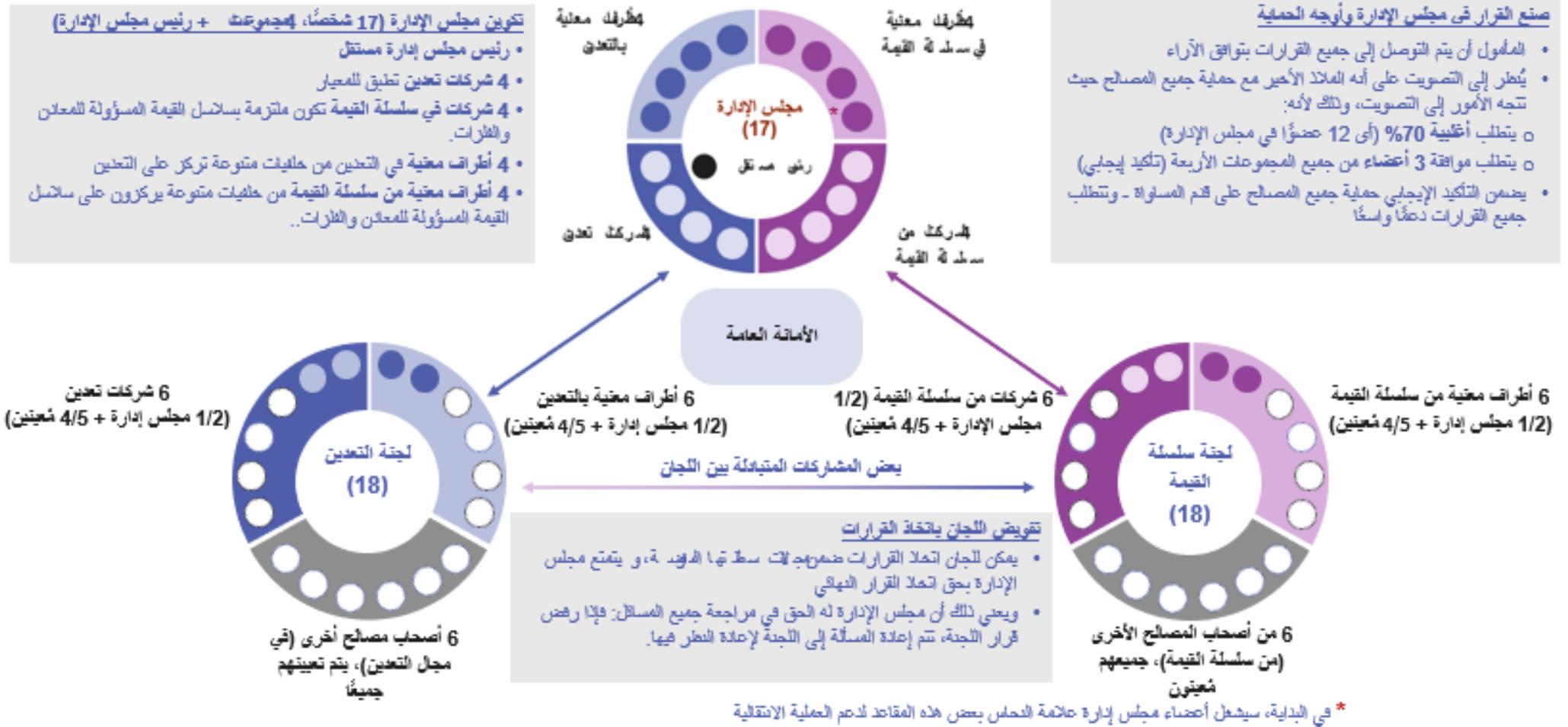
7. كيف سيتخذ مجلس الإدارة قراراته؟

من المتوقع أن يعمل مجلس الإدارة بطريقة بناءة وتعاونية لدعم الأهداف العامة للكيان القانوني. ومن المنشود أن يتم اتخاذ جميع القرارات بتوافق الآراء. لتوجيه أعضاء مجلس الإدارة في عملية صنع القرار وتعزيز مستويات عالية من النزاهة، سيتم تشجيعهم على اتباع مدونة قواعد السلوك الطوعية لأعضاء مجلس الإدارة، والموجودة حاليًا في طور التطوير من قبل معهد المديرين في المملكة المتحدة.

يتم النظر إلى التصويت على أنه الملاذ الأخير، ولكن عندما يكون التصويت مطلوبًا، سيكون حد الأغلبية هو 70% بشكل عام (الأمر الذي يتطلب الحصول على موافقة 12 عضوًا لدعم القرار). نظرًا لأن التصويت سيتم بشكل استثنائي، إذا لم يكن أعضاء مجلس الإدارة حاضرين عند بدء التصويت، فيجب تمكينهم من التصويت دون اتصال بالإنترنت خلال فترة زمنية محددة، حتى يتمكن جميع أعضاء مجلس الإدارة من التعبير عن رأيهم. بالإضافة إلى ذلك، سيتطلب التصويت تأكيدًا إيجابيًا من جميع المجموعات الأربع، أي موافقة من ثلاثة على الأقل من المديرين الأربعة في كل مجموعة من المجموعات الأربع. ومن شأن التأكيد الإيجابي أن يضمن حماية مصالح كل المجموعات على قدم المساواة وأن تحظى جميع القرارات بدعم واسع.

سيتم إثبات اكتمال النصاب القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتطلب النصاب القانوني مشاركة ما لا يقل عن 9 أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى الرئيس، مع اثنين على الأقل من كل مجموعة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم وضع معايير لتتحية أعضاء مجلس الإدارة في حالة وجود تضارب في المصالح أو تحيز فيما يتعلق بمسألة معينة.

الشكل 3. نظرة عامة على تشكيل مجلس الإدارة واللجان



8. كيف سيبدو تكوين لجان التعدين وسلسلة القيمة؟

سيكون للجان التعدين وسلسلة القيمة تشكيلات مماثلة (ارجع إلى الشكل 3) تهدف إلى تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح على النحو التالي:

- سيكون لكل منها 6 أعضاء في الشركة (بحد أدنى واحد واثنين بحد أقصى من مجلس الإدارة، والباقي معيّن من قبل مجلس الإدارة).
 - يجب أن يشمل أعضاء شركة التعدين ما لا يقل عن شركتين صغيرتين أو متوسطتي المستوى، وينبغي أن تشمل شركات سلسلة القيمة مزيجاً من المصنعين والقائمين بإعادة التدوير والشركات التي تواجه المستهلكين.
 - سيكون لكل منها 6 من الأطراف المعنية المتأثرة بأنشطة التعدين أو سلسلة القيمة (بحد أدنى واحد واثنين بحد أقصى من مجلس الإدارة، والباقي معيّنون من قبل مجلس الإدارة). وفي حالة التعدين، ينبغي أن يشمل ذلك ما لا يقل عن اثنين من السكان الأصليين وعضو واحد من أعضاء لجنة العمل.
 - سيكون لكل منها 6 مصالح أخرى ملتزمة بالتعدين المسؤول/سلاسل القيمة، لتعكس التوازن بين أصحاب المصالح التجارية وغير التجارية، وكلها معيّن من قبل مجلس الإدارة.
 - يمكن أن تشمل المصالح الأخرى المستثمرين ومقدمي التمويل والمؤسسات متعددة الأطراف والتعدين المسؤول أو مبادرات سلسلة القيمة والأكاديميين ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية الدولية وما إلى ذلك، مع اهتمام عميق والتزام بالتعدين المسؤول و/أو سلاسل قيمة المعادن والفلزات المسؤولة.
- والاقتراح هو أن وجود اثنين من ممثلي "المصالح الأخرى" في كل لجنة يجب أن يجلب التجارب والخبرات ذات الصلة إلى اللجنة الأخرى. عند تشكيل اللجان، سيسعى مجلس الإدارة جاهداً لتجنب ازدواجية (وضمن المشاركة الواسعة لأصحاب المصالح). وستطبق معايير التنوع التي تنطبق على مجلس الإدارة أيضاً على اختيار أعضاء اللجنة.
- وسيكون للجنة رئيس ونائبان للرئيس بحيث تشارك كل مجموعة من المجموعات الثلاث، مع تناوب دور الرئيس بشكل دوري.

9. كيف تعمل السلطة المفوضة وما المسؤوليات الموكله للجان التعدين وسلسلة القيمة؟

وكما ذكر أعلاه (القسم 5)، من المتوقع أن يفوض مجلس الإدارة السلطة إلى لجنتي التعدين وسلسلة القيمة فيما يتعلق باختصاصات كل منهما. ولذلك ستعمل اللجان على أساس التفويض الجزئي. من الناحية العملية، يعني ذلك أن مجلس الإدارة سيتمكن من تفويض عملية اتخاذ القرار إلى اللجان، مع الاحتفاظ بحقوق اتخاذ القرار النهائي كما هو مطلوب قانوناً.

ويسهل هذا النموذج قدرة لجان التعدين وسلسلة القيمة على الحصول على صلاحيات اتخاذ القرار لاختصاصات كل منها، مع الاحتفاظ بمستوى من الحماية لأعضاء مجلس الإدارة الذين يتحملون المسؤولية النهائية عن تصرفات الكيان القانوني. وسيحق للمجلس مراجعة جميع المسائل؛ وعندما يمارس سلطاته في المراجعة لرفض قرار اللجنة على أساس حكم مسبب، سيتم إعادة قرار اللجنة أو توصيتها إلى اللجنة لإعادة النظر فيهم.

وستمتع لجنة التعدين بسلطة تفويض الاختصاصات التالية:

- عمليات متسقة وقوية لتحديث أو تطوير المعيار بشكل دوري وعملية التوكيد وآلية التظلم وسياسة الإشهارات.
- تقديم توجيهات عن تفسير المعيار والتوكيد وما إلى ذلك.

ستحصل لجنة سلسلة القيمة على تفويض بسلطة القيام بما يلي:

- في البداية، إنشاء استراتيجية ونهج ونموذج أعمال لسلسلة القيمة، مسترشدة بالحاجة إلى تجنب ازدواجية الجهود.
- تحسين تدفق البيانات على طول سلسلة القيمة وتعزيز التحسين المستمر للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على طول سلسلة القيمة المسؤولة للمعادن والفلزات.
- متابعة تنسيق المعايير والاعتراف بها على طول سلاسل التوريد وعبر القطاعات.

- تطوير جهود هادفة لمعالجة الثغرات وتلبية متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية في حال عدم توفر أو تطبيق المعايير وأطر عمل التوكيد في الوقت الحالي.

ومن المرجح أن تكون عملية صنع القرار في اللجان مماثلة لتلك التي تتم على مستوى مجلس الإدارة. ولذلك فإن الطموح هو اتخاذ جميع القرارات بتوافق الآراء. يتم النظر إلى التصويت على أنه الملاذ الأخير، ولكن عندما يكون التصويت مطلوباً، سيكون حد الأغلبية هو 70% بشكل عام (الأمر الذي يتطلب الحصول على موافقة 13 عضواً في اللجنة لدعم القرار). وبما أن التصويت سيجري بالاستثناء، فإنه ينبغي أن يتمكن غير الحاضرين من التصويت حتى يستطيع جميع أعضاء اللجنة التعبير عن رأيهم. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب التصويت تأكيداً إيجابياً من أربعة أعضاء من المجموعات الثلاث، لضمان حماية مصالح كل المجموعات على قدم المساواة وأن تحظى جميع القرارات بدعم واسع.

سيحدد مجلس الإدارة ما إذا كانت هناك حاجة إلى اكتمال النصاب القانوني لأعضاء اللجنة أم لا وما هي طبيعة هذا النصاب. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تكون معايير تحية الأعضاء في حالة وجود تضارب في المصالح أو تحيز فيما يتعلق بمسألة معينة هي نفس المعايير المعمول بها بالنسبة لمجلس الإدارة.

10. وهل سيتم إنشاء لجان أخرى؟

سيحدد مجلس الإدارة ما إذا كانت هناك حاجة إلى تشكيل لجان إضافية أم لا، والتي من المحتمل أن تشمل (كحد أدنى) لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الحوكمة (ارجع أيضاً إلى القسم 12).

11. كيف سيتم إنشاء مجلس الإدارة الأولي؟

سيكون الشركاء الأربعة (المجلس العالمي للتعددين والمعادن (ICMM) وجمعية التعدين الكندية (MAC) ومجلس الذهب العالمي (WGC) وعلامة النحاس) مسؤولين عن الإشراف على العملية التي يتم من خلالها إنشاء مجلس الإدارة الافتتاحي، مع الإشارة إلى التفاصيل المتعلقة بتكوين مجلس الإدارة الموضحة في القسم 6. ومن المتصور أن يعمل هذا على النحو التالي:

- سوف يقترح الشركاء الأربعة عدداً محدوداً من المعايير لتوجيه عملية اختيار الرئيس المستقل، والتي ستقوم المجموعة الاستشارية الصناعية والمجموعة الاستشارية للأطراف المعنية بمراجعتها وتنقيحها والاتفاق عليها مع الشركاء الأربعة. وفي هذه المرحلة ستكون هناك دعوة مفتوحة لتقديم الطلبات.
- ومع مراعاة الطلبات الواردة، سيطلب من المجموعة الاستشارية الصناعية والمجموعة الاستشارية للأطراف المعنية وضع قائمة مختصرة بالرؤساء المستقلين المحتملين الذين يستوفون المعايير المتفق عليها وعلى أساس أن أي منهم يمكن أن يعمل كرئيس مستقل فعال.
- سيختار الشركاء الأربعة الرئيس المستقل من هذه القائمة المختصرة.
- سيعمل الرئيس المستقل مع المجموعة الاستشارية للأطراف المعنية (SAG) والمجموعة الاستشارية الصناعية (IAG) لاختيار 4 أطراف معنية في مجال التعدين و4 أطراف معنية في سلسلة القيمة و4 مديريين من سلسلة القيمة في الشركة (ارجع إلى القسم 6 لمزيد من التفاصيل). سيشمل ذلك في البداية بعض المديرين من علامة النحاس لدعم الانتقال وضمان استمرارية العمليات.
- سيقوم كل من المجلس العالمي للتعددين والمعادن (ICMM) وجمعية التعدين الكندية (MAC) والمجلس العالمي للذهب (WGC) بترشيح مدير شركة تعدين واحد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضمان التمثيل عبر مختلف السلع والمناطق الجغرافية وأحجام الشركات (ارجع إلى القسم 3).

وعند العمل وفقاً للعملية المذكورة أعلاه، سيتم طلب تقديم معطيات من المجموعة الاستشارية الصناعية والمجموعة الاستشارية للأطراف المعنية، بما في ذلك النظر فيما إذا كان ينبغي تعيين أي من أعضاء المجموعة الاستشارية الصناعية أو المجموعة الاستشارية للأطراف المعنية في مجلس الإدارة الأولي أم لا. وقبل الشروع في هذه العملية، سيطلب من أي من أعضاء المجموعة الاستشارية للأطراف المعنية والمجموعة الاستشارية الصناعية الراغبين في الترشح أن يبتعدوا عن جميع المناقشات المتعلقة بعملية الترشح.

تكون مدة عضوية المدير 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ومن المتصور أن تكون التعيينات الأولية متداخلة لضمان تناوب مجلس الإدارة الذي يمكن إدارته ويسمح باستمرارية المؤسسة. وينبغي النظر في معايير التنوع التي تتماشى مع المبادئ المبينة في القسم 2 في عملية تعيين مجلس الإدارة ولجانها، وسيتم تطويرها في الوقت المناسب.

12. كيف سيتم تجديد مجلس الإدارة بمرور الوقت؟

سيتم تصميم عملية تجديد مجلس الإدارة الافتتاحي لحماية العناصر التالية:

- مبادئ الحوكمة الموضحة في القسم 3 (أي شاملة وفعالة وذات مصداقية ومدفوعة بالتأثير وعملية ومتنوعة)
- توازن المشاركة بين المجموعات الأربع والمشاركة المستمرة لأصحاب لمصالح التي تعتبر أساسية للعملية (مثل العمال والشعوب الأصلية)
- فهم مستدام لمسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك
- الحاجة إلى تحقيق التوازن بين المهارات/الخبرات المطلوبة والتنوع داخل مجلس الإدارة.

وستشرف عليه لجنة حوكمة مجلس الإدارة (التي تنطوي على مشاركة متنوعة) من المجموعات المشاركة في مجلس الإدارة. وسيشمل دعوة مفتوحة للأطراف المهتمة التي تستوفي متطلبات محددة بوضوح لتحل محل عضو (أعضاء) مجلس الإدارة المنتهية ولايته للإشارة إلى مصالحها. بمجرد أن تحدد لجنة الحوكمة المرشح (المرشحين) المفضلين، سيخضع الاختيار النهائي لموافقة مجلس الإدارة.

13. ما الدور الذي تلعبه اللجان الوطنية؟

سوف تجتمع اللجان الوطنية داخل البلد حيث يرى مجلس الإدارة والأطراف المعنية ذات الصلة إمكانية لتحقيق القيمة، ويمكنهم تأمين التمويل المطلوب داخل البلد. وسيطلب منهم التقيد بالاختصاصات التي وضعها مجلس الإدارة والتي تضع الحد الأدنى من التوقعات لمشاركة الأطراف المعنية المتعددة والإجراءات التشغيلية والشفافية. ويجوز عقد اللجان الوطنية من قبل روابط التعدين الوطنية، ومجموعات الأطراف المعنية المتعددة في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وما إلى ذلك، شريطة التقيد بالاختصاصات. ويمكن للجنة الوطنية القيام بما يلي:

- توفير تفسير خاص بكل بلد للمنفيين ومقدمي خدمات التوكيد، ولكنها لن تكون قادرة على تغيير متطلبات المعيار
- تقديم المشورة بشأن المخاطر القضائية بناء على إطار العمل القانوني
- توفير منتدى للحوار بين الأطراف المعنية بشأن تطبيق المعيار
- دعم تحديد الأطراف المعنية للمشاركة في عمليات التوكيد على مستوى المرفق
- توفير مجموعة من المشاركين المطلعين للمشاركة في هيئات الحوكمة والعمل في اللجان أثناء مراجعات المعيار

إن تشكيل اللجنة الوطنية ليس إلزامياً، كما أن غيابها ليس عائقاً أمام الشركات التي تنفذ المعيار.

14. ماذا سيحدث بعد ذلك؟

بعد فترة مشاورات عامة مدتها 60 يوماً، سيقوم الشركاء الأربعة بتجميع ومراجعة جميع المعطيات الواردة ومناقشة الآثار المترتبة على نموذج الحوكمة المقترح مع المجموعة الاستشارية للأطراف المعنية (SAG) والمجموعة الاستشارية الصناعية (IAG).